

نظرة عامة للمراجع العام لجمهورية استونيا آلا ركاريس حول خيارات سياسة الهجرة في الدولة:

تعد الهجرة مسألة حساسة من الناحية السياسية والاجتماعية في أغلب الدول، بما في ذلك استونيا. فالتناس غالبًا ما يتحدثون عن ذلك بشكل عام وعاطفي بدون الاهتمام بالبيانات الخاصة أو التركيز على محتويات الموضوع. وهذا هو السبب في أن الأشخاص لم يقرروا بأن حوالي 25 ألف نسمة قد رحلوا إلى استونيا خلال السنوات العشرة الأخيرة، ولم يستقر كلهم هنا، بطبيعة الحال. وقد ألقى مكتب المراجعة القومي نظرة على الطريقة التي استطعنا بها توظيف أفضل المهارات بين الأشخاص الذين انتقلوا إلى هنا من أجل تقوية الاقتصاد والدولة في استونيا وما يجب أن نقوم به لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من المهاجرين المستقبليين إلى الدولة والذين يمكنهم تحقيق الدخل. وهناك أمر آخر يجب أن يتم وضعه في الاعتبار وهو حقيقة أن عدد الأشخاص في سن العمل أو الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و64 عامًا سوف ينخفض بحوالي 50 ألف نسمة بحلول عام 2020، وبحوالي 165 ألف نسمة بحلول عام 2040. وفي نفس الوقت، فإن عدد الأشخاص من سن 65 عامًا وأكثر سوف يتزايد بحوالي 24 ألف نسمة بحلول عام 2020 وبأكثر من 88 ألف نسمة بحلول عام 2040.

لقد اعتدنا على أن نضع في اعتبارنا موقفنا الذي يخرج فيه من سوق العمل عدد من الأشخاص أكبر من عدد الأشخاص الذين يدخلون إليه، مما يعني أن هناك عجز ينتظرنا في المستقبل. ومع ذلك، فإن فكرة دخل المواطنين تأتي بين أمور أخرى تحفزها التنمية التقنية، مما يعني أنه في القريب العاجل، من المفترض أن العالم سيحتاج إلى عدد أقل كثيرًا من العمال. وقد تمت مناقشة هذا الموضوع مؤخرًا في وسائل الإعلام وتم توضيح أن تنمية تقنيات المعلومات والاتصالات يعني أن 70% من الأشخاص العاملين أو 431 ألف نسمة في استونيا يمكن أن يكونوا معرضين لفقد وظائفهم على المدى البعيد.

ومن المستحيل توقع ما سوف يحدث بشكل فعلي. يجب أن تتوفر لدينا القدرة على التوقع على المدى القريب نوعية وعدد المتخصصين الذين سوف تحتاج إليهم استونيا، إلا أن معرفتنا بالمدى البعيد غير واضحة، وهذا أمر طبيعي، حيث إننا ليست لدينا أي فكرة حول الاحتياجات التي يمكن أن نحتاج إليها في المستقبل البعيد. ومع العودة إلى الوقت الحاضر، من الواضح أنه يجب أن يهتم أحدهم بنظام المعاشات والتأمين الصحي لدينا، بالإضافة إلى دولتنا ومجتمعنا ككل. ولهذا السبب، فإننا جميعًا يجب علينا أن نقدر كيف نتمكن من إنشاء الدخل الذي يمكن استخدامه للوفاء بمتطلبات المجتمع من أجل الحفاظ على مستوى المعيشة المرتفع وضمان تحقيق التنمية الاقتصادية لاستونيا. ويبقى دور الهجرة وعمليات الإصلاح القومية المتنوعة فيما يتعلق بحل هذه المشكلات في نطاق الرؤية، حيث إنه شيء يؤثر تساؤلات تتجاوز ما يمكن الإجابة عنه في الوقت الحاضر. وأتمنى أن تساعدنا هذه النظرة العامة على فهم الظروف الحالية بشكل أفضل والعثور على الحلول المناسبة.